

"آلية ديموقراطية واعية تحفظ الحقوق وتحاسب على الواجبات".

بهذا الشكل من التنظيم الداخلي، يطمح "التيار الوطني الحر" الى اطلاق حزبه، على اساس تفعيل المبادرة الذاتية والمراقبة الآتية والمساءلة.

ورغم ان الحالة التنظيمية الاولى التي عرضها "التيار" تعود الى عام 1998، وهو بالتالي اختبر تجربة الانتخابات الداخلية لفترة طويلة، تتيح الآلية الجديدة هامشا اكبر للممارسة الديموقراطية ضمن اللجان والهيئات المحلية بعد تأطيرها الحزبي، وتنقسم هذه الآلية الى شقين: مباشر وغير مباشر.

وفي اطار الاستعدادات لاعلان الحزب، يعقد "التيار" خلوة تنظيمية الاحد المقبل لدرس مسودة الشريعة والنظام الداخلي، يتحدث فيها النائب العماد ميشال عون ويحضرها عدد كبير من الناشطين من لبنان والخارج.

ومن المقرر ان يعرض المسؤولون عن المناطق ورؤساء اللجان والنقابات المهنية، افكارهم خلال الخلوة، انطلاقا من عملهم الميداني في البلدات والمدن، على ان ترفع التقارير والاقتراحات الى المؤتمر العام الذي سيعقد في ايلول المقبل، وفيه يحدد الموعد الرسمي لاطلاق الحزب، والذي لن يكون بعيدا.

وفيما تتوالى الاجتماعات الداخلية بين المسؤولين والناشطين لشرح المسودة والتنظيم بهدف اشراكهم في المسار التأسيسي للحزب، وتتواصل عملية تعبئة استمارات الانتساب ضمن المناطق، وقد فتح موقع "التيار" الالكتروني (www.tayyar.org) باب الانتساب من اي منطقة في العالم على العنوان: fpmrecruitment@gmail.com

تجارب تنظيمية عدة عرضها "التيار" في السابق: من الهيئة العامة والهيئة السياسية الى الهيئة التنفيذية ولجان المناطق والمهن، في محاولة لجمع ناشطيه والتواصل مع "القائد المنفي" لانجاح "الهدف السيادي التحريري"، واختبروا خلالها الاداء الانتخابي في الجامعات والنقابات وصولا الى الاستحقاقات البلدية والنيابية.

اليوم، يختبرون تجربة اخرى هي التنظيم الحزبي ضمن آلية محددة، بوجود الجنرال العائد، وبهدف تنفيذ البرنامج الاصلاحى واعادة بناء هيكلية الدولة.

اختراق الطوائف

عن هذه الآلية، يقول عضو لجنة الاعلام في "التيار" انطوان نصرالله: "تنتخب الهيئات المحلية على مستوى البلدات بطريقة مباشرة، ثم تختار المجموعة الناشطة المسؤولين، وهؤلاء ينتخبون بدورهم، الاعلى منهم في المراكز القيادية. بهذه الطريقة، تنقسم الآلية الى شقين: مباشر في البلدات والمدن والطلاب، وغير مباشر في الاجهزة المركزية، مما يسمح بتفعيل اجهزة المراقبة والمساءلة وتسلم من يتمتع بالمواصفات والكفايات".

واذ يأخذ "التيار" في الاعتبار اكثر من تجربة حزبية في العالم اضافة الى الواقع اللبناني لانشاء حزب عصري يواكب التغييرات، يحرص على ان تكون كل المناطق والطوائف والمهن والنقابات والفئات العمرية ممثلة في الحزب من اجل المساهمة في تطوير الحياة السياسية التي عرفت الركود في اعوام الاحتلال والتبعية.

انطلاقا من ذلك، يؤكد نصرالله ان "ثمة دورا اساسيا للشباب الذين ناضلوا خلال 15 عاما وحافظوا على الامانة بعيدا عن العصبية والشخصانية، لأننا نطمح في شكل اساسي الى تأسيس حزب شبابي يعطي الحياة السياسية زخما، ويستطيع اختراق الطوائف والمناطق".

وفيما كان العونيون جاهزين دائما للنزول الى الشارع، رفضاً للاستقلال المرتهن والسيادة الناقصة، فانهم اليوم لا يكتفون لقرار مجلس الوزراء الاخير الذي قضى "بتمرير الترخيص للاحزاب والجمعيات من الموافقة المسبقة للحكومة"، لأن "الرجوع عن الخطأ في هذه الحالة ليس فضيلة"، وفق نصرالله، ولا سيما

ان "الأشخاص انفسهم عملوا بالمرسوم السابق ثم تراجعوا، وان حرية المعتقد يحميها الدستور، وينبغي على كل لبناني عدم التخلي عن حقوقه الدستورية والطبيعية".

ويتدارك "لو لم يعطونا الترخيص، لكننا مارسنا حقنا الطبيعي بالحصول عليه، بالتظاهر او بغيره".

وعلى عكس ما هو سائد، فان التنظيم الحالي للحزب ليس الاول الذي يعرفه "التيار"، وخصوصا لناحية الانتخابات الداخلية وتفعيل الحياة الديموقراطية. وانسجاما مع هذا الماضي، يكب كوادر "التيار" على وضع الآلية الحزبية، ويصفها نصرالله بأنها "آلية ديموقراطية واعية تحفظ الحقوق وتحاسب الفرد على الواجبات. واذا كان التيار طالب عبر اعوام نضاله، بالديموقراطية وضرورة ارسائها في النظام اللبناني، فمن البديهي ان يمارسها داخليا، ويستفيد من بعض الثغر السابقة لتطويرها. وهذا ما يعتمد عليه في تكوين التنظيم الحزبي واقراره، وفي الآلية الانتخابية المعتمدة".

10 آلاف استمارة

منذ التسعينات نشط العونيون، وكان 13 تشرين الاول 1990 محرهم الاساسي. وفي اعوام قليلة انتشروا في المناطق التي كانت تعتبر "محرمة"، فتخطوا عقدة الترهيب والخوف ونظموا انفسهم و"حاربوا" بوسائل بدائية من "منشور" الى "النشرة اللبنانية" الى "التظاهرات السيادية"، مما اكسبهم رقعة وجود واسعة في بلدات عدة وداخل اكثر من طائفة، وكانوا يحصون حجمهم التمثيلي في اكثر من استحقاق.

وفي نظر البعض، ان التأطير الحزبي قد يخفف من عدد الناشطين بحيث يصبح هناك محازبون ومناصرين، اي ان الاخيرين لا يفضلون الانخراط في الحزب رغم اقتناعهم بمبادئه.

في المقابل، ثمة آخرون يرون ان الاطار الحزبي يسمح بتنظيم ديموقراطي اكبر، وبالتالي بتفعيل العمل وتحقيق الاهداف "السيادية والاصلاحية". وفي هذا السياق، ينشط الكثير من شباب "التيار" داخل المناطق لملء استمارات الانتساب، والى الان جرت تعبئة نحو 10 آلاف استمارة، بحسب نصرالله، "سُلمت الى اللجنة المركزية، فيما لم يسلم عدد من المناطق الاستمارات بعد، علما ان لنا فيها وجودا طبيعيا ومتجذرا منذ اعوام".

والى جانب هذه الاستمارات، ثمة اخرى الكترونية يملأها الناشطون في بلدان الاغتراب، وهم ايضا يتشاركون مع المقيمين في إعداد المداخلات والتصورات للشرعة والتنظيم الداخلي، وخصوصا ان اللجان الاربع التي تحضر لاطلاق الحزب تضم مسؤولين من الداخل والخارج، افساحا في المجال امام التواصل بين الجناحين المقيم والمغترب، تماما كما في الهيكليات التنظيمية السابقة لـ"التيار".

واذا كانت خلوة الاحد المقبل ستناقش محاور عدة تتصل بمبادئ الحزب وتوزع المهمات وتسلم المراكز القيادية، فان المؤتمر العام في ايلول المقبل سيشكل لجنة خبراء تعكف على اعداد المسودة النهائية للشرعة والتنظيم، بعد ان تُجمع الاقتراحات من المسؤولين والناشطين، تمهيدا للاطلاق الرسمي.

تحضيرات واسعة ومناقشات يخوضها كوادر "التيار" من اجل تنظيمهم الحزبي وتحقيق برنامجهم الاصلاحي، فيما لا تزال نقاط عدة قيد البحث، وبعضها يتعلق بالهيكلية لجهة التناوب في مراكز المسؤولية او توزع الهيئات، او الشكل الذي ستخذه السلطة المركزية في الحزب.

فهل ستكون فردية ام جماعية؟